APLC/CONF/2019/WP.2

30 September 2019
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

أوسلو، ٢٦-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير التي قدمتها الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من كمبوديا

١- وقعت مملكة كمبوديا على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وصدقت عليها في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، لتصبح دولة طرفاً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢- ونظراً لحجم وطبيعة مشكلة الألغام المضادة للأفراد في البلد، احتاجت كمبوديا إلى تمديد الأجل المحدد لها لإزالة الألغام في سياق المادة ٥. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، قدمت كمبوديا طلباً لتمديد الأجل المحدد لها لإزالة الألغام وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقُبل الطلب في المؤتمر الاستعراضي الثاني وحُدد أجل جديد هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٣- وخلال فترة طلب التمديد الأول، أجرت كمبوديا مشروع مسح أساسي أسفر عن تقليص المساحة المعروف تضررها من الألغام من ٥٤٨ ١٧٢ ٣٧٧ ١ متراً مربعاً إلى ٢٣٦ ٤٣٧ ٨٩٠ متراً مربعاً. وتُجرى حالياً أنشطة مسح أساسي في أنحاء ٧٣ مقاطعة، حيث جرت أعمال المسح في ٢٣ مقاطعة ومن المقرر إجراء أعمال المسح في ٥٠ مقاطعة إضافية بحلول عام ٢٠٢٠.

٤- وخلال هذه الفترة، وحتى عام ٢٠١٨، أفرجت كمبوديا عن مساحات يشتبه في أنها ملغومة ويُعرف أنها كذلك بما مجموعه ٩٣٢ ١٧١ ٥٧٧ متراً مربعاً، حيث تم في المجموع إلغاء ٥٣٠ ٠٨٤ ١٧٥ متراً مربعاً من خلال المسح غير التقني، وتقليص ٦٨٠ ٩٧٠ ١٠٩ متراً مربعاً من خلال المسح التقني، ومعالجة ٧٢٢ ١١٦ ٢٩٢ متراً مربعاً من خلال الإزالة، مع القيام أثناء العملية بتحديد وتدمير ٤٢٤ ١٠١ لغماً مضاداً للأفراد و٥٦٠ ١ لغماً مضاداً للدبابات و٢٣١ ٧٣ وحدة من المتفجرات من مخلفات الحرب.

٥- وتم تجاوز الأهداف المتوقعة في طلب التمديد الأولي المقدم من كمبوديا بسبب تحسن إجراءات الإفراج عن الأراضي وتنفيذ المعايير الكمبودية المحدَّثَة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وشمل ذلك الابتعاد عن الإزالة واتباع نهج مجموعة الأدوات الذي يشمل المسح غير التقني، والمسح التقني، والإزالة.

٦- وتواصل الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام تنظيم وتنسيق جميع أنشطة هذه الإجراءات في أنحاء البلد. وتستمر في قيادة أعمال تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مختلفة وكذلك أخذ زمام المبادرة في وضع وصياغة خطط استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وهي تنظم وتراقب جميع عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام في كمبوديا. ويشمل ذلك منح التراخيص للمنظمات التي تقوم بهذه الإجراءات، فضلاً عن رصد أدائها وإعداد تقارير بشأنه بناء على المعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية. وساهم إنشاء أفرقة إدارة الجودة التابعة للهيئة في عام ٢٠٠٨ في زيادة جودة العمليات.

٧- وقد أُقرت في عام ٢٠١٠ الاستراتيجية الوطنية الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، من أجل دعم تنفيذ طلب التمديد الأول. وقامت بتعميم برمجة هذه الإجراءات في الأنظمة الحكومية القائمة للتخطيط ووضع الأولويات. وأُقرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ استراتيجية وطنية جديدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (٢٠١٨-٢٠٢٥)، حيث وافقت كمبوديا في إطارها في عام ٢٠١٨ على خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات المتعلقة بالألغام (٢٠١٨-٢٠٢٢).

٨- وتتعهد الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام خطةَ العمل السنوية للإزالة للقطاع بأسره. وتم في عام ٢٠١٧ تحسين المبادئ التوجيهية للتخطيط ووضع الأولويات، التي تستخدمها اللجنة المحلية للإجراءات المتعلقة بالألغام ووحدات التخطيط للإجراءات المتعلقة بالألغام، مما سمح بتحسين استهداف الموارد الخاصة بالإزالة.

٩- وخلال فترة التمديد، نُظمت جلسات للتوعية بمخاطر الألغام حضرها ٧٥١ ٥٠٠ ١ رجلاً، و٠٨٤ ٣٢٠ ١ امرأة، و٩٧٤ ١٦٦ ١ فتى، و٥٦٣ ٠٥٠ ١ فتاة في أنحاء البلد[(١)]. وساهمت الحكومة الملكية لكمبوديا بمبلغ قدره ٠٠٠ ٧٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً منذ عام ٢٠١٣ في مجال التوعية بمخاطر الألغام من أجل هذه الجهود وغيرها. وتشهد أعداد الإصابات تراجعاً، حيث سجل النظام الكمبودي للمعلومات عن ضحايا الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب ٢٥٧ إصابة بسبب الألغام المضادة للأفراد خلال فترة الطلب الأول، مقارنة بفترة التنفيذ الأولى، (٢٠٠٠-٢٠١٠)، حيث وقعت الحوادث بشكل رئيسي نتيجة للأنشطة التالية: التعامل مع الألغام و/أو التوقف للمشاهدة و/أو الزراعة و/أو جمع الحطب.

١٠- وتدير الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام قاعدة البيانات الوطنية لهذه الإجراءات، التي تمثل مخزن المعلومات الرئيسي لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في كمبوديا. وخلال فترة التمديد الأولى، قامت الهيئة بتحسين وتنويع التكنولوجيا التي تستخدمها لإنتاج مجموعات البيانات المختلفة، بما سمح بتقاسم المزيد من المعلومات وبالتالي دعم التخطيط ووضع الأولويات على الصعيد الاستراتيجي لجميع الأنشطة في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام.

(١) هذه الأرقام إرشادية نظراً لاحتمال حضور بعض الأشخاص أكثر من جلسة من جلسات التوعية بمخاطر الألغام.

١١- وساهمت الحكومة الملكية لكمبوديا بمبلغ قدره ١٣٤ ٤٩٢ ٩٩ دولاراً لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨، حيث بلغ مجموع المساهمات الواردة ٣٦٥ ٢٠٢ ٣٤٠ دولاراً[٢].

١٢- ولم تتمكن كمبوديا للأسف من مواجهة التحدي المتبقي أمامها خلال فترة التمديد بسبب المعوقات التالية: (١) حجم المشكلة في حد ذاته؛ (٢) التكنولوجيات والمنهجيات المتاحة لإزالة الألغام؛ (٣) الأموال المتاحة من المانحين الدوليين؛ (٤) الموارد المخصصة للمناطق عالية الأولوية؛ (٥) المناطق الحدودية غير المعلَّمة؛ (٦) الموارد المتاحة؛ (٧) المناطق التي يتعذر الوصول إليها؛ (٨) الأولويات والمتطلبات الإنمائية المتنافسة؛ (٩) حالات التضارب في البيانات.

١٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، واجهت كمبوديا تحدياً متبقياً تمثل في مساحة ٢٣٦ ٤٣٧ ٨٩٠ متراً مربعاً. وبالإضافة إلى التلوث بالألغام المضادة للأفراد، لا يزال هناك ٦٠٥ ٧١٢ ٧٣٧ أمتار مربعة من الأراضي المتضررة من الذخائر العنقودية و٧٧١ ٢٠٤ ٤٦٨ متراً مربعاً من الأراضي المتضررة من المتفجرات من مخلفات الحرب.

١٤- ولا يزال هذا التلوث يعوق إمكانية الوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية، وأراضي الإسكان، والموارد المائية، والغابات، والأسواق. ويلزم أيضاً اعتبار المشاريع الإنمائية الوطنية آمنة، بما في ذلك محطات الطاقة الكهرمائية ومشاريع الري والطرق، قبل البدء في المشروع. وتبين الخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ للحكومة أثر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. واعتمدت كمبوديا أيضاً هدفاً خاصاً بها للتنمية المستدامة، رقم ١٨، عن الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب: إنهاء الأثر السلبي للألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب وتعزيز مساعدة الضحايا.

١٥- وكمبوديا ملتزمة تماماً بإعلان مابوتو+١٥، وهي تسعى إلى تمديدٍ مدته ست سنوات، بموجب الفقرة ١ من المادة ٥، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥. وتقوم هذه الفترة المطلوبة التي تمتد لست سنوات على ما يلي:

- الإفراج عن مساحة تقدر بـ ٢٣٦ ١٨٧ ٨٠٦ متراً مربعاً بحلول عام ٢٠٢٥.
- الإفراج عن ٠٠٠ ٢٥٠ ٨٤ متر مربع في عام ٢٠١٩.
- الإفراج عن ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢٠ متر مربع سنوياً في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.
- الإفراج عن ٨٠٩ ٥٤٦ ١٤٦ أمتار مربعة من المناطق الملغومة سنوياً في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥.
- جعل ٥٠٠ قرية ذات أولوية خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٢١.

كما ستستهدف كمبوديا خلال الفترة الثانية من التمديد القيام بما يلي:

- تعزيز قدرة المتعهدين على توفير التوعية الفعالة بمخاطر الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب في المناطق المتضررة، بما في ذلك تنسيق توفير التوعية بالمخاطر في المناطق الناشئة الشديدة الخطورة.

(٢) تغطي هذه الأرقام تمويل إزالة الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب، فضلاً عن المعدات.

- مواصلة تنفيذ خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات المتعلقة بالألغام (٢٠١٨-٢٠٢٢). ويشمل ذلك تطوير المبادئ التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز قدرة القطاع على تنفيذ هذه المبادئ.
- ومن المهم أيضاً مواصلة النهوض بالقدرات، واستخدام المعدات والمهارات المناسبة في إزالة الألغام، وتحسين التوثيق، وجمع وعرض البيانات على نحو أفضل وأسرع، وإدارة المعلومات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتوعية بمخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا، والتخطيط ووضع الأولويات فيما يتعلق بالألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب، وإدارة الجودة، وإدارة القطاع.

١٦- إن الموارد البشرية والمالية المطلوبة معروفة، وستواصل كمبوديا تمويلها الراهن وستسهم في نشر المزيد من اختصاصيي إزالة الألغام وستوفر أموالاً تعادل ١٠ في المائة من أي مساهمة مالية من الجهات المانحة الدولية. وستحتاج كمبوديا إلى ١٦٥,٣ مليون دولار في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ من أجل الإفراج عن جميع المناطق التي يُعرف ويشتبه في أنها ملغومة.

١٧- وهناك حاجة إلى ما لا يقل عن ٢ ٠٠٠ اختصاصي إضافي في مجال إزالة الألغام من أجل الوفاء بهدف عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يقوم الجيش الملكي الكمبودي بتدريب ونشر هؤلاء الاختصاصيين الإضافيين. وفي إطار هذا المفهوم، يُتوقع أن تغطي الحكومة ما يخص هؤلاء الجنود من مرتبات وتأمين وزيّ موحد وتكاليف تشغيلية. ويلزم تلقي الدعم من المتعهدين والجهات المانحة الدولية من أجل التدريب والمركبات والمعدات. ومن المقدر أن تكون هناك حاجة إلى ١٩ مليون دولار للمركبات والمعدات، وستمنح كمبوديا إعفاءات ضريبية على كل هذه المركبات والمعدات.

١٨- وستبقي الحكومة الملكية لكمبوديا على الهيكل المؤسسي الراهن، حيث تواصل الهيئة الحكومية للإجراءات المتعلقة بالألغام تنظيم جميع أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلد وإدارة تلك الأنشطة والإشراف عليها وتنسيقها. وستواصل اللجان المحلية للإجراءات المتعلقة بالألغام ووحدات التخطيط للإجراءات المتعلقة بالألغام، إلى جانب المتعهدين والمجتمعات المحلية تحديد الأولويات في مجال إزالة الألغام من أجل ضمان مراعاة احتياجات المجتمع المحلي خلال عملية التخطيط ووضع الأولويات وضمان استخدام الأرض المطهرة على النحو المتوخى. وستكفل الهيئة إتاحة المعلومات عن الإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو متسق، والحفاظ على القدرات المتعلقة بإدارة المعلومات وتحسينها من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة. ويُتوقع أن تواصل المنظمات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام توفير مشورة الخبراء بشكل دوري لكمبوديا. ومن المنتظر أن يقوم مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وجامعة جيمس ماديسون ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتقديم المشورة التقنية بشأن مجموعة متنوعة من المجالات وبإجراء استعراضات مستقلة للقطاع عند الحاجة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله في مجال توفير الدعم المالي والتقني والسياساتي لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٩- ومن أجل ضمان الاستدامة، تبين الاستراتيجية الوطنية الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام مرحلة الانتقال والخروج بالنسبة للمساعدة الدولية، وإضفاء الطابع المحلي على عملية إزالة الذخائر، والتعامل مع التهديدات المتبقية بعد عام ٢٠٢٥. وسيقاس التقدم بناء على رصد وتحليل المؤشرات الرئيسية للاستراتيجية. وذلك معمم في عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام لكمبوديا، وبشكل رئيسي من خلال نظام رصد الأداء.

٢٠- ويفترض أن كمبوديا تسير وفق الخطة في عملية إنجاز المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتشمل الافتراضات الأخرى ما يلي:

- إتمام أنشطة المسح الأساسي في ٧٣ مقاطعة لم تخضع للمسح أو خضعت لمسح جزئي، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.
- تدريب ونشر ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢ اختصاصي إضافي في مجال إزالة الألغام من أجل مواجهة التحديات المعروفة حالياً والتعامل مع أي مناطق جديدة تحددها أنشطة المسح الأساسي.
- زيادة الموارد المالية المقدمة لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام بحلول عام ٢٠٢١.
- مواصلة الشراكات الحالية مع المنظمات الدولية والوطنية وتوسيع نطاقها من أجل دعم كمبوديا خلال فترة التمديد.

٢١- ويبين الفرع ٦ من التعميم الصادر في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧ عن اللجنة العامة للحدود مسألة الإزالة على امتداد المناطق الحدودية. ويبين كذلك الفرع ٥ من القرار الحكومي رقم ٥٣، المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، دور القوات المسلحة الملكية الكمبودية في إزالة الألغام من المناطق الحدودية. وستقدم كمبوديا إحاطات إضافية بشأن الإزالة على امتداد المناطق الحدودية في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للدول الأطراف.

٢٢- وسيتم تحديث عوامل الخطورة بشكل سنوي، وهي تشمل ما يلي: (١) عدم تأمين الموارد المالية من الجهات المانحة الدولية؛ (٢) الكوارث الطبيعية؛ (٣) الأزمات المالية العالمية أو الإقليمية أو الوطنية؛ (٤) الإفراج عن الأراضي في المناطق الحدودية غير المعلَّمة.

٢٣- وستقدم كمبوديا المساهمات التالية للأنشطة المقرر تنفيذها خلال فترة طلب التمديد الثاني:

- المساهمات النقدية. ستواصل الحكومة المساهمة في أعمال الإزالة وإدارة القطاع.
- مساهمات النظراء. ستواصل الحكومة تحمل المسؤولية عن ضريبة استيراد معدات إزالة الألغام التي تعتمدها وتقرها الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الحكومة مساهمة في التكاليف بنسبة ١٠ في المائة (عينية أو نقدية) مقابل أي مساهمة جديدة تتعلق بإزالة الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب، وأعمال المسح، والتدريب ذي الصلة. وأخيراً، ستقدم مساهمة نقدية نسبتها ١٠ في المائة لمشروع الإزالة وصولاً إلى النتائج، الذي تقوم به الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- نشر اختصاصيي إزالة الألغام التابعين للجيش الملكي الكمبودي. بينما لا يزال الموضوع قيد النقاش، من المتوقع أن تتحمل الحكومة المسؤولية عن المرتبات والتكاليف التشغيلية الخاصة باختصاصيي إزالة الألغام البالغ عددهم ٠٠٠ ٢ اختصاصي، و١٠٠ من موظفي الدعم المشاركين في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية.

٢٤- وستلتمس كمبوديا الدعم من الجهات المانحة الدولية والقطاع الخاص. وقد وُضعت استراتيجية لحشد الموارد. وترد فيما يلي نقاط رئيسية من هذه الاستراتيجية:

- تأمين تمويل حكومي إضافي للإجراءات المتعلقة بالألغام؛
- تشجيع الجهات المانحة التقليدية على مواصلة دعمها للقطاع لأطول فترة ممكنة؛
- تحديد جهات مانحة جديدة وناشئة، بما يشمل دراسة استخدام قروض ميسرة من مؤسسات متعددة الأطراف وإنشاء صندوق استئماني؛
- إقامة شراكات من أجل التمويل الخاص ومع القطاع الخاص.

٢٥- وستعمل الهيئة الكمبودية للإجراءات المتعلقة بالألغام مع لجنة تعزيز التعاون والمساعدة التابعة للاتفاقية من أجل الحصول على الدعم من الدول الأطراف في إطار النهج المصمم حسب الاحتياجات الفردية. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول في المؤتمر الاستعراضي الرابع في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.